تحرك عاجل

أفرج عنها لدواعٍ طبية، ولا تزال على ذمة المحاكمة

أُفرج عن ناشطة حقوق المرأة البحرينية غادة جمشير، من السجن في 12 ديسمبر/كانون الأول 216، لدواعٍ طبية. كما قد قضت المحكمة بإكمالها مدة الأربعة أشهر المتبقية من الحكم بسجنها عشرة أشهرٍ في تأدية الخدمة المجتمعية؛ إلا أنها لا تزال تواجه المحاكمة على ذمة قضايا أُخرى.

في 12 ديسمبر/كانون الأول 2016، أُفرج عن إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان في مجال حقوق المرأة **غادة جمشير** لدواعٍ طبية، من سجن النساء بمدينة عيسى الواقعة إلى الجنوب من العاصمة، المنامة؛ وذلك عقب قبول طعنٍ تقدمت به لكي تقضي الأشهر الأربعة المتبقية من حكم السجن الجاري في تأدية الخدمة المجتمعية. فيُذكر أن حالتها الصحية قد تدهورت، جراء الأوضاع السيئة داخل مكان احتجازها، مما زاد أيضًا من خطر انتقال الأمراض إليها، حيث تعاني التهابًا بالمفاصل الروماتويدي، وهو مرض ناجم عن المناعة الذاتية، ويتسبب في التهابٍ مزمن بالمفاصل، وبأجزاء أخرى في الجسم. ولم تخبرها السلطات بعد بطبيعة الخدمة المجتمعية التي ستؤديها، أو بتاريخ بدئها.

ويُذكر أنه كانت تجري محاكمة غادة جمشير منذ عام 2014، من بين ذلك في عشر دعاوى منفصلة بتُهمة التشهير، جاءت جميعها على خلفية نشرها تعليقات على حسابها على موقع تويتر، بشأن مزاعم عن الفساد في مستشفى الملك حمد الجامعي بجزيرة المحرق، شمال شرقي المنامة. وفي 22 يونيو/حزيران 2016، أيدت محكمة للاستئناف أحكامًا بسجنها لمدة بلغ مجموعها عشرة أشهر، على خلفية أربع دعاوٍ منفصلة رُفعت ضدها بتهمة التشهير؛ والتي أمضت منها ثلاثة أشهر بالفعل، أثناء احتجازها على ذمة المحاكمة، بين سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول 2014. واعتُقلت في 15 أغسطس/آب 2016، بمطار البحرين الدولي لتنفيذ المدة المتبقية من هذه الأحكام.

ومن المقرر أيضًا أن تمثُل غادة جمشير في 22 ديسمبر/كانون الأول 2016، أمام محكمة الاستئناف، للنظر في دعوى أُخرى، حُكم فيها بسجنها لمدة شهر، لاتهامها بـ"إهانة سبّها" شرطية، بينما كانت رهن الاحتجاز في عام 2014؛ و هـ التهمة التي تُنكرها بشكل قاطع. وترى منظمة العفو الدولية أن هذه التهمة ملفقة؛ كما أنها إذا سُجنت غادة جمشير عقب جلسة الاستئناف، ستُعد من سجناء الرأي.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو بالإنكليزية أو بلغاتكم الأصلية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات البحرينية على إسقاط كافة التهم الموجهة إلى غادة جمشير، وإلغاء أي أحكامٍ صادرة بحقها تتعلق بممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها؛
- حثّ السلطات على إلغاء كافة القوانين التي تُجرِّم الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير، أو تعديله؛ وعلى ضمان التعاطي مع التشهير كمسألة تخص التقاضي المدني.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 27 يناير/كانون الثاني 2017 إلى الجهات التالية:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد 555

قصر الرفاع، المنامة

البحرين

فاكس: 97317664587+ (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

وزير الداخلية

سمو الأمير راشد بن عبدالله آل خليفة

مكتب وزارة الداخلية

ص. ب. 13 المنامة، البحرين

فاكس: 97317232661+

البريد الإلكتروني: info@interior.gov.bh

ويُرجى إرسال نسخٍ إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

ص. ب. 450 ، المنامة، البحرين

فاكس رقم: 97317531284+

البريد الإلكتروني: (عبر الموقع الإلكتروني):http://www.moj.gov.bh/en/default76a7.html?action=category&ID=159

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد. وهذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل UA 280/14. ولمزيد من المعلومات:

https://www.amnesty.org/en/documents/MDE11/5091/2016/en/

Field Co

تحرك عاجل

أفرج عنها لدواعٍ طبية، ولا تزال على ذمة المحاكمة

معلومات إضافية

ترأس غادة جمشير "لجنة العريضة النسائية،" وهي شبكة من المدافعات البحرينيات عن حقوق الإنسان تُنظم حملات لحشد التأييد لتدوين قوانين أسرية في البحرين وإصلاح المحاكم الشرعية.

وكانت تتعرض غادة جمشير لأنماطٍ شتى من المضايقة والتخويف، وتضمن ذلك عبر نظام العدالة الجنائية. ففي عام 2005، أُسندت إليها ثلاث تهمٍ جنائية منفصلة لما زُعم عن انتقادها لقضاة محاكم الأسرة. وفي فبراير/شباط 2005، طالبت "لجنة العريضة النسائية" علانيةً بإقالة المُدعي العام للبحرين، لأنه كان قاضيًا سابقًا بإحدى "محاكم أمن الدولة." كما دعت أيضًا إلى إصلاح نظام الادعاء العام ومحكمة الأسرة، واستحداث قانون أُسري، ودعت البحرين إلى سحب تحفظاتها على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة." وفي إبريل/نيسان 2005، وُجهت إلى غادة جمشير تهمة "إهانة القضاء،" على خلفية عرائض ومقالات مختلفة نشرتها "لجنة العريضة النسائية" بين أكتوبر/تشرين الأول 2002 ويونيو/حزيران 2003. وقد دعا أغلبها إلى إصلاح نظام المحاكم الأسرية، وتلقي القضاة المُنفذين لقانون الأسرة ما يكفي من التدريب في المجال، ولكنها تضمنت اتهامًا للسلطة القضائية بالفساد. وفي يونيو/حزيران 2005، أُسقطت عنها هذه التُهم.

ويُذكر أن غادة جمشير قد استُدعيت في 9 سبتمبر/أيلول 2014، لمراجعة قسم "مكافحة الجرائم الإلكترونية التابع لمديرية التحقيقات الجنائية" في اليوم التالي، وذلك للتحقيق معها بشأن ما نشرته من تعليقات عبر حسابها على موقع تويتر. وفي 15 سبتمبر/أيلول 2014، وجهت إليها النيابة~~الادعاء~~ العامة إليها ~~تهمة~~ "التشهير عبر موقع تويتر"، وأصدر أمرًا بالقبض عليها واحتجازها. وقد رُفع بحقها عشر دعاوٍ منفصلة بتُهمة التشهير، جاءت جميعها على خلفية نشرها تعليقات على حسابها على موقع تويتر، بشأن مزاعم عن الفساد في "مستشفى الملك حمد الجامعي" بجزيرة المحرق، شمال شرقي المنامة. وقد أُفرج عنها في 16

ديسمبر/كانون الأول، من ذلك العام، لحين البت في استئناف أحكام السجن بحقها، التي بلغ مجموعها عشرة أشهر، عن أربع تهمٍ منفصلة بالتشهير.

الاسم: غادة جمشير

النوع: أنثى